مجلة بنها للعلوم الإنسانية الترقيم الدولي الموحد للطباعة:(٢٥٣٧-٠١٧٠)
العدد (٣) الجزء (٢) السنة (٢٠٢٤),(٣١٠-٣٣٣) الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني : (٢٥٣٧-٠١٨٩)
https://bjhs.journals.ekb.eg
(العلوم التجارية والاقتصادية)

أثر الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة في البنوك التجارية وانعكاسه على سلوك مستخدمي القوائم المالية (دراسة تطبيقية)

أحمد ياسر على الطحاوي - فاروق جمعة عبد العال - محمود محمد عبد الرحيم
قسم المحاسبة- كلية التجارة- جامعة بنها

المستخلص :

هدف البحث الحالي إلى دراسة واختبار مدى قيام البنوك التجارية في مصر بالإفصاح عن مخاطر السيولة وفقا لمتطلبات الإفصاح الفعال عن هذه المخاطر ومدى تأثير هذا الإفصاح على سلوك مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية منها توضيح مفهوم السيولة والملاءة المالية لها ومخاطر السيولة والإفصاح عن تلك المخاطر وأنواع ذلك الإفصاح وأهميته وذلك في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية، ومدى كفاية الإفصاح عن مخاطر السيولة والتأثير على سلوك مستخدمي القوائم الملية في ضوء مقررات لجنة بازل، ودراسة اختبار مدى تأثر قرار إدارة البنوك التجارية فيما يتعلق بالإفصاح عن مخاطر السيولة بكل من حجم البنك ووضع أسهمه في البورصة وكذلك ربحية البنك وذلك من خلال دراسة وتحليل بعض الدراسات السابقة المتعلقة بالإفصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة، ومدى مساهمة الإصدارات المهنية (المعايير المحاسبية ذات الصلة) وكذلك مقررات لجنة بازل في وضع ضوابط ومعايير للإفصاح عن مخاطر السيولة وأيضا تخفيض تلك المخاطر، ويعتمد البحث في شقه النظري على منهج الاستقراء؛ حيث سيتم استقراء موضوع الإفصاح عن مخاطر السيولة في البنوك التجارية من كافة جوانبه. وذلك من خلال استقراء وتحليل الإصدارات المحاسبية؛ الدراسات السابقة؛ إصدارات لجنة بازل؛ وكذلك تعليمات البنك المركزي المصري ذات الصلة بالموضوع. بهدف اشتقاق فروض البحث المتعلقة بالعوامل والمحددات المؤثرة على الإفصاح عن مخاطر السيولة في البنوك التجارية ومدى تأثير ذلك الإفصاح على سلوك أصحاب المصالح في اتخاذ قراراتهم. وكان من أهم نتائجه لا توجد إجراءات حاسمة وصارمة تلزم البنوك التجارية على الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن مخاطر السيولة الواردة بإصدارات البنك المركزي، وكذلك خلصت الدارسة النظرية إلى أن الإفصاح عن مخاطر السيولة في البنوك التجارية له محتوى معلوماتي مفيد ومؤثر بالنسبة لأصحاب المصالح, وأن هناك ضرورة لتشجيع البنوك على الإفصاح، وكذلك خلصت الدراسة التطبيقية إلى أن الإصدارات المهنية (معايير المحاسبة ذات الصلة) وكذلك مقررات لجنة بازل دور هام في تخفيض مخاطر السيولة في البنوك التجارية المصرية، والإفصاح في البنوك التجارية المصرية عن مخاطر السيولة بوضعه الراهن لا يتوافق مع متطلبات هذا الإفصاح وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والمصرية ومقررات لجنة بازل وتعليمات البنك المركزي المصري.

الكلمات المفتاحية : الإفصاح المحاسبي – مخاطر السيولة – البنوك التجارية – القوائم المالية.

The Impact Of Accounting Disclosure Of Liquidity Risks In Commercial Banks And Its Reflection On The Behavior Of Users Of Financial Statements (Applied Study)

Farouk Gomaa Abdel Aal - Mahmoud Mohamed Abdel Rahim - Ahmed Yasser Ali Al-Tahawy
Accounting Department, - Faculty of Commerce and Business Administration, benha university

Abstract :

The current research aims to study and test the extent to which commercial banks in Egypt disclose liquidity risks in accordance with the requirements of effective disclosure of these risks and the extent to which this disclosure affects the behavior of users of financial statements in making decisions by achieving the sub-objectives, including clarifying the concept of liquidity and its financial solvency, liquidity risks, and disclosure of these risks, the types of such disclosure and its importance in light of international and Egyptian accounting standards, and the extent to which disclosure of liquidity risks and the impact on the behavior of users of financial statements in light of the Basel Committee's decisions, and studying the extent to which the decision of commercial banks' management regarding disclosure of liquidity risks is affected by both the size of the bank and the status of its shares on the stock exchange, as well as the bank's profitability, through studying and analyzing some previous studies related to accounting disclosure of liquidity risks, and the extent to which professional publications (relevant accounting standards) contribute, as well as Basel Committee decisions, in setting controls and standards for disclosing liquidity risks and also reducing these risks. The research relies in its theoretical aspect on the induction approach; where the subject of liquidity risk disclosure in commercial banks will be inducted from all its aspects. This is done by inducting and analyzing accounting publications; previous studies; Basel Committee publications; As well as the instructions of the Central Bank of Egypt related to the subject. In order to derive the research hypotheses related to the factors and determinants affecting the disclosure of liquidity risks in commercial banks and the extent of the impact of such disclosure on the behavior of stakeholders in making their decisions. One of the most important results was that there are no decisive and strict procedures obligating commercial banks to comply with the requirements for disclosing liquidity risks contained in the Central Bank's issuances. The theoretical study also concluded that the disclosure of liquidity risks in commercial banks has useful and influential information content for stakeholders, and that there is a need to encourage banks to disclose. The applied study also concluded that professional issuances (relevant accounting standards) as well as the decisions of the Basel Committee play an important role in reducing liquidity risks in Egyptian commercial banks, and the disclosure of liquidity risks in Egyptian commercial banks in its current state does not comply with the requirements of this disclosure according to international and Egyptian accounting standards, Basel Committee decisions and the instructions of the Central Bank of Egypt.

Keywords: Accounting Disclosure - Liquidity Risk - Commercial Banks - Financial Statements.

١/ الإطار العام للبحث:

يعتبر الإفصاح أحد أهم المصادر لتوصيل نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية، هذا الإفصاح يعكس إتباع سياسة الوضوح الكامل لكل الحقائق والمعلومات المالية والأحداث الجوهرية عن المنشأة والتي تهم المستثمرين والأطراف المختلفة ذات الاهتمام وكافة أطراف مجتمع الاستثمار بشكل عادل وفي الوقت المناسب ليتسنى لهم اتخاذ القرارات المناسبة المبنية على معلومات صحيحة ودقيقة، ويتم الإفصاح من خلال التقارير المالية والتي تتضمن معلومات عن موارد المنشأة والتزاماتها قبل الغير، وتفيد هذه المعلومات في بيان أوجه القوة وأوجه الضعف في المركز المالي للمنشأة، وكذلك في تقدير مدى السيولة التي تتمتع بها المنشأة، كما تفيد هذه المعلومات في تقييم أداء المنشأة وتقدير درجة المخاطر ***(عبد الرحيم، ٢٠٢١)***.

ويعد الإفصاح المحاسبي الركيزة الأساسية في تحقيق أهداف التقارير المالية التي توفر معلومات ملائمة لمستخدمي المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وهو يعطي صورة واضحة وصحيحة للمستخدمين عن الوحدة الاقتصادية، وتزاد أهمية الإفصاح عندما ترتبط بالبنوك التجارية بوصفها تعمل في مجال الوساطة المالية، إذ تتجمع لديها معظم مدخرات المجتمع، وتقوم بمنح الائتمان لكل فروع النشاط الاقتصادي وأثناء تأدية هذه الوظائف تتعرض البنوك للعديد من المخاطر ***(عبد الرحيم، ٢٠٢١)***.

الدراسات السابقة ذات الصلة :

من خلال دراسة وتحليل بعض الدراسات السابقة وتجارب بعض الدول في مجال الإفصاح عن مخاطر السيولة في المؤسسات المالية وبصفة خاصة في البنوك التجارية فقد تم تقسيمها إلى قسمين :

القسم الأول : دراسة وتحليل الدراسات السابقة المتعلقة بأهمية ومحددات الإفصاح عن مخاطر السيولة لمستخدمي القوائم المالية :

وتجدر الإشارة إلى أن أنشطة البنوك التجارية تنطوي على العديد من المخاطر والتي تكون مصدرا للخسارة مما يتطلب ضرورة الاهتمام بتلك المخاطر وإدارتها والسيطرة عليها وان تعكس التقارير المالية الخاصة بالبنوك التجارية تلك المخاطر وبمستوى إفصاح يمكن مستخدمي تلك التقارير من فهم تلك المخاطر والحكم على الحالة المالية الراهنة للبنك، مما يعنى الاهتمام بدرجة سيولة البنك ومخاطر السيولة ويتناول الباحث أهم الدراسات السابقة ذات الصلة في هذا الشأن.

١) دراسة (وفاء عبد الصمد ٢٠٠٨) :

عنوان الدراسة : (القياس والإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية على ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل II بين النظرية والتطبيق).

هدفت الدراسة إلى تحديد المخاطر الرئيسية التي تواجه البنوك التجارية مع تحديد طرق قياسها لتحديد الحد الأدنى لرأس المال بالبنوك التجارية كما ورد باتفاقية بازل II. وكذلك تحديد متطلبات الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية كما وردت في معايير المحاسبية المحلية والدولية. ووضع إطار مقترح للإفصاح عن تلك المخاطر في البنوك التجارية.

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تطبيق البنوك التجارية على المستوى المحلى وعلى المستوى الدولي للإطار المقترح للإفصاح عن المخاطر، وذلك بهدف تضيق الفجوة بين مقررات لجنة بازل ٢ والتطبيق العملي و العمل على تشجيع البنوك التجارية المصرية خاصة في المركز الرئيسي على عقد دورات تدريبية منتظمة بهدف تعريف المحاسبين بطرق قياس المخاطر التي وردت باتفاقية بازل ٢وضرورة أنشاء قواعد بيانات متخصصة لقطاع البنوك التجارية تمكن من استخراج البيانات اللازمة لنماذج القياس المتقدمة لمخاطر الائتمان وكذلك ضرورة استعانة البنوك التجارية المصرية بخبراء أجانب في مجال أدارة المخاطر المصرفية وطرق قياسها.

٢) دراسة (شيماء السيد، ٢٠١٢) :

عنوان الدارسة : (إدارة المخاطر المالية والحد منها).

هدفت الدارسة إلى دراسة أهم أنواع المخاطر المالية التي تتعرض لها البنوك التجارية، للتعرف علي مدى تأثيرها علي كفاءة أداء البنوك والتعرف على أهمية دور الرقابة.

توصلت الدراسة إلى أن الدراسة أظهرت أن مخاطر السيولة تعتبر من أخطر أنواع المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنوك حيث إنها قد تؤدي إلى انهيار النظام البنكي وخاصة في قطاع البنوك الذي قد يؤدي إلى فشل مالي فيه إلى فشل اقتصادي . كذلك هناك اختلال بين كل من المعروض النقدي والسيولة المحلية، حيث أن معدل نمو المعروض النقدي لا يؤدي تقريبا إلى تغير في سرعة دورانه، مما يعني حدوث تأثير متبادل بين المعروض النقدي والسيولة المحلية، الذي يعد شرطا أساسيا لحدوث التطور المالي.

٣) دراسة (Ghenimi, et al., 2017) :

عنوان الدراسة : (The Effecte of Liquidlty Risk and Credit Risk on Bank Stability : Evidence from the MENA from the MENA region)

هدفت الدراسة إلى التعرف على المصادر الرئيسية لمخاطر الائتمان والسيولة لعينة من مصارف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للتعرف على أثر مخاطر الائتمان على الاستقرار المصرفي وأثر مخاطر السيولة على الاستقرار المصرفي والتعرف على العلاقة بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن معدل نمو القروض له أثر سلبي على الاستقرار المصرفي، وأن تنوع مصادر التمويل له أثر إيجابي على الاستقرار المصرفي، ولا توجد علاقة جوهرية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ذات أثر اقتصادي ولكن لكل منهما منفرداً تأثير كبير على الاستقرار المصرفي.

٤) دراسة (Kim, Yasuda, 2018) :
عنوان الدراسة : (Business Risk Disclosure and Firm Risk: Evidence from Japan)
هدفت الدراسة إلى تعريف بالإفصاح عن مخاطر الأعمال في اليابان كتجربة طبيعية لفحص التأثيرات السببية على مخاطر الشركة، وتفترض الدراسة عدم وجود ارتباط بين زيادة الإفصاح عن مخاطر الأعمال ومخاطر الشركة.
وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح الإلزامي عن مخاطر الأعمال له تأثير سلبي على إجمالي المخاطر، وهذا يشير إلى أن الزيادة في الإفصاح عن المخاطر التجارية تساهم في خفض تكلفة رأس المال للشركة، وتوصلت أيضاً إلى أن الإفصاح الإلزامي عن مخاطر الأعمال له تأثير على زيادة تقييم المستثمرين لخطر الشركة.

٥) دراسة (Ozili, 2019) :
عنوان الدراسة (Basel III in Africa – Making it work)
هدفت الدراسة إلى التعرف على إطار عمل بازل III لحماية الأنظمة المصرفية العالمية وسياسات التفعيل ودور ذلك في رفع جودة رأس المال والحد من مخاطر السيولة بالمصارف بدول قارة أفريقيا.
توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تطبيق بازل III يساعد المصارف على رفع جودة رأس المال، والاحتفاظ بمستويات أعلى لرأس المال، وكذلك يساعدها في الحد من مخاطر السيولة نتيجة للالتزام بتطبيق نسب السيولة في الأجل القصير ونسبة صافي التمويل المستقر.

٦) دراسة (سلمى الحربي، ٢٠٢٢) :
عنوان الدراسة : (أثر الإفصاح عن المخاطر على الأداء المالي للبنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودي : دراسة تطبيقية).
هدفت الدراسة إلى أن هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق الهدف الرئيسي وهو التعرف على أثر الإفصاح عن المخاطر على أداء المالي للبنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودي.
توصلت الدراسة إلى أن هناك وجود علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الضابطة (الرافعة المالية، عمر البنك، حجم البنك) وبين مؤشرات الربحية (معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية). وكذلك توجد علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين الضابطين (الرافعة المالية، عمر البنك) وبين مؤشرات السيولة (نسبة السيولة القانونية ونسبة الرصيد النقدي. وأيضا توجد علاقة بين المتغير الضابط حجم البنك وبين نسبة الرصيد النقدي فهي علاقة طردية لكنها ليست ذات دلالة إحصائية بينما توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين حجم البنك ونسبة السيولة القانونية.

٢١) دراسة (يوسف، ٢٠٢٣) :

عنوان الدارســـة (أثر تفعيل مقررات لجنة بازل III ومبادئ حوكمة المصـــارف في الحد من المخاطر المصرفية بالتطبيق على المصارف التجارية المصرية : دراسة ميدانية).

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التزام المصارف التجارية المصرية بتطبيق مقررات لجنة بازل III، وتطبيق مبادئ الحوكمة على المصارف التجارية المصرية.

توصلت الدراسة إلى مقررات بازل III تعمل على تحسين قواعد الرقابة الداخلية وتحسين أسلوب إدارة المخاطر بالمصرف لدعم قدرة المصرف على استيعاب الصدمات الاقتصادية والحد من مخاطر التشغيل والسيولة، وكذلك يساهم التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة المصارف بواسطة مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر التشغيل والسيولة.

القسـم الثاني : دراسـة وتحليل الدراسـات السـابقة المتعلقة بأثر الإفصـاح عن المخاطر على سـلوك مستخدمي القوائم المالية وفقا لمقررات لجنة بازل :

لقد اتضح فيما سبق أهمية الإفصاح عن مخاطر السيولة ويرجع ذلك لان الإفصاح عن مخاطر السيولة يوثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية ولذلك يستوجب دراسة الدوافع والعوامل المؤثرة على قرار إدارة البنك التجاري بشأن الإفصاح عن مخاطر السيولة. وبناءا على ذلك يستعرض الباحث أهم الدراسات التي تناولت محددات الإفصاح عن مخاطر السيولة على النحو التالي :

١) دراسة (Sharif, 2015) :

بعنوان : (The Effects of Corporate Disclosure Practices on Firm Performance, Risk and Dividend Policy)

هدفت الدارسة إلى بيان أثر ممارسات إفصاح الشركة على الأداء المالي للشركة ومخاطر الإفلاس وسياسة توزيع حصص المساهمين. وأجريت الدراسة على عينة مكونة من ٩٥ شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية بماليزيا وكانت عن عام ٢٠٠٩.

وتوصلت الدراسة إلى أن ممارسات إفصاح الشركة لها آثار إيجابية على الأداء المالي للشركة، أي أن الشركات التي تقوم بممارسات إفصاح أكثر يكون أدائها المالي أفضل ،كما توصلت الدراسة إلى أن ممارسات إفصاح الشركة لها أثار سلبية على مستوى قوة الشركة، ولم تجد الدراسة أي علاقة جوهرية بين مستويات شفافية الشركة و مخاطر الإفلاس.

٢) دراسة(Nahar et al., 2016) :

عنوان الدراسة : (Risk Disclosure, Cost of Capital and Bank Performance)

هدفت الدراسة وجاءت في القطاع المصرفي في الدول الأسيوية، التي هدفت لاستكشاف مدى الإفصاح عن المخاطر والعوامل التي تحدد ذلك لجميع البنوك المدرجة في بنغلاديش، حيث اشتملت عينة الدراسة على تحليل ثلاثين بنكًا من البنوك المتداولة أسهمها في "بورصة دكا" خلال الفترة ٢٠١٢ - ٢٠٠٧ ، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد للوصول لنتائج الدراسة التي كان من أهمها أن تنفيذ IFRS ٧و بازل : II معايير انضباط السوق في بيئة غير مكلفة، كما ركزت الدراسة على ضرورة رفع درجة الإفصاح عن المخاطر في البنوك والمؤسسات المالية.

توصلت الدراسة إلى أن التأثير يعود إلى المخاوف التنظيمية والتبني الطوعي لمعايير الإفصاح الدولية في القطاع المصرفي في بنغلاديش، في حين أن محددات الإفصاح تختلف باختلاف أنواع المخاطر، فإن عدد لجان المخاطر، والرافعة المالية، وحجم الشـــركة، ووجود وحدة إدارة المخاطر، وحجم مجلس الإدارة من العوامل المحددة الهامة لفئة واحدة على الأقل من الإفصاح عن المخاطر.

٣) دراسة(Elghaffar et al., 2019) :

عنوان الدراســة : (Determining Factors That Affect Risk Disclosure Level in Egyptian Banks)

هدفت الدراسة إلى التعرف على قياس مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك والتحقق في محدداتها، حيث تكونت عينة الدراسة من ٢٨ بنكًا خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى . ٢٠١٧ .

توصلت الدراسة إلى أن هناك مستوى متوسط للإفصاح عن المخاطر الإجمالي لجميع البنوك العينة، كما أن البنوك التي لديها نسبة أعلى من عضوية مجلس الإدارة، وحجم لجنة التدقيق، والازدواجية، والملكية المؤسسية، والبنوك التي تمت تدقيقها من قبل إحدى أكبر أربع شركات تدقيق، كانت تتجه لزيادة الإفصاح عن المخاطر، كما أظهرت النتائج أن للرافعة المالية، والأخبار السيئة، والمسؤولية الاجتماعية للبنك علاقة سلبية مع مستوى الإفصاح عن المخاطر بشكل عام في البنوك المصرية.

٤) دراسة (Abdullah, Abd Elhalim, 2021) :

بعنوان الدراسة : (The Relationship between Risk Disclosure and Firm Performance: Empirical Evidence from Saudi Arabia)

هدفت الدراسة إلى أن لفحص تأثير اعتدال الإفصاح عن إدارة المخاطر على العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر وأداء الشركة، وتم استخدام تحليل محتوى البيانات القطاعية المستخرجة من التقارير السنوية ل ٧٢ شركة سعودية غير مالية مدرجة في مختلف القطاعات غير المالية لعام ٢٠١٨ ، وتم استخدام نموذجين إحصائيين قويين على سبيل المثال، - MM نموذج مقدر ونموذج الانحدار القوي)، والدراسة افترضت أن الإفصاح عن المخاطر له تأثير إيجابي على أداء الشركة، وأن الإفصاح عن إدارة المخاطر له تأثير إيجابي على أداء الشركة، وأن الإفصاح عن إدارة المخاطر يؤدي بشكل إيجابي إلى تعديل العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر وأداء الشركة.

وتوصلت الدراسة إلى أن أداء الشركات لا يتأثر بعدد المخاطر التي تم الإفصاح عنها من قبل الشركة، ولكن الشيء الأكثر أهمية هو إظهار للمستثمرين المحتملين عن كيفية إدارة المخاطر بشكل فعال لتعظيم قيم مساهميها من خلال تبني الشركة استراتيجيات إدارة المخاطر المختلفة.

٥) دراسة (الرشدان، ٢٠٢٢) :

عنوان الدراسة : (محددات الإفصاح عن المخاطر المالية في البنوك التجارية الأردنية).

هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان وذلك من خلال معرفة مدى تأثير عمر البنك على محددات الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان. ومعرفة مدى تأثير حجم البنك على محددات الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان. وأيضا معرفة مدى تأثير الربحية على محددات الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان. ومعرفة مدى تأثير الرافعة المالية على محددات الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

توصلت الدراسة إلى أهمية الإفصاح في البنوك التجارية الأردنية نظرا لارتباط العديد من القرارات الاستثمارية للإفصاح عن المخاطر المالية مما يساعد العديد من الأطراف باتخاذ القرارات المناسبة. أن نجاح واستقرار البنوك يرتبط بشكل أو بأخر بالعوامل التي تؤثر على الإفصاح عن المخاطر التي تتعرض لها هذه البنوك وبتكوين صورة واضحة عن حجم وطبيعة مخاطرها المالية وتقييم شامل للإفصاح البنوك عن المخاطر بشكل عام وعن المخاطر المالية بشكل خاص لضمان تقديم معلومات تساعد المشاركين في الأسواق المالية على تقييم نشاطات وأداء هذه البنوك.

مشكلة البحث :

تزداد أهمية الإفصاح عن مخاطر السيولة نظرا لان العوامل التي تؤثر في مستوى مخاطر السيولة معقدة وتتفاعل بقوة مع غيرها من العوامل ذات الصلة التي تنشئ المخاطر المالية. لذا يوصى الخبراء بوضع إطار علمي واضح لإدارة مخاطر السيولة المالية والإفصاح العلني عن المعلومات المتعلقة بمخاطر السيولة ***(عبد الرحيم، ٢٠٢١)***. كما أن الإفصاح الاختياري عن تلك المخاطر يزيد من ثقة المستثمرين. وتظهر أيضا أهمية الإفصاح عن مخاطر السيولة من حاجة الممارسات العملية لتحسين مزيد من المجالات المتعلقة بالإفصاح عن تلك المخاطر وذلك لترشيد عملية اتخاذ القرارات من جانب أصحاب المصالح. لأنهم في حاجة إلى الإفصاح أكثر تحديدا ليمكنهم من معرفة حالة البنك إذا كانت جيدة أم سيئة.

يحتاج مستخدمو القوائم المالية للبنوك التجارية إلى معلومات تساعدهم في اتخاذ القرارات الصحيحة ومن أجل الحصول على تلك المعلومات أكد معيار التقرير المالي الدولي **(IFRS7)** على ضرورة الإفصاح عن مخاطر السيولة وذلك لمساعدة أصحاب المصالح في تقييم المركز المالي للبنك وكذلك التوقعات بشأن الأرباح والمخاطر المستقبلية. فعلى الرغم من أهمية الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة في البنوك التجارية؛ إلا أن محددات هذا الإفصاح ومدى تأثيره على سلوك مستخدمي القوائم المالية تعد أمرا جديرا بالدراسة نظريا وعمليا في مصر ***(عبد الرحيم، ٢٠٢١).***

وبناء على تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث في صورة أسئلة بحثية على النحو التالي :

- ما هو التوصيف المحاسبي لمخاطر السيولة في ضوء الإصدارات والدراسات السابقة ذات الصلة؟
- ما هي محددات أو دوافع الإدارة للإفصاح عن مخاطر السيولة في البنوك التجارية؟
- إلى أي مدى تستوفى ممارسات الإفصاح عن مخاطر السيولة للبنوك التجارية في مصر بحالتها الراهنة متطلبات الإفصاح الفعال عن هذه المخاطر؟
- إلى أي مدى أثرت الإصدارات المهنية (المعايير المحاسبية ذات الصلة وكذلك مقررات لجنة بازل وتعليمات البنك المركزي على مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة ووضع ضوابط ومعايير لذلك الإفصاح عن مخاطر السيولة؟
- إلى أي مدى يؤثر الإفصاح عن مخاطر السيولة في البنوك التجارية على سلوك مستخدمي القوائم المالية لتلك المؤسسات وأصحاب المصالح في اتخاذ القرارات؟

أهمية البحث :

تنبع أهمية هذه الدراسة من انه يتناول قضية مهمة والتي ذاد الاهتمام بها في الآونة الأخيرة وهى الإفصاح عن المخاطر في المؤسسات المالية بالإضافة إلى ذلك إن البحث يهتم بتحديد العوامل المؤثرة في قرار الإدارة بشأن الإفصاح عن مخاطر السيولة في البنوك التجارية.

أ-الأهمية العلمية :

ويمكن أبراز أهم دوافع الدراسة فيما يلي :

١) تتبلور الدراسة أهمية الدراسة العلمية في تحديد معيار محاسبي للإفصاح عن المخاطر بصفة عامة ومخاطر السيولة منها بصفة خاصة حيث تندر الكتابات المحاسبية في هذا الموضوع.
٢) كما تكمن الأهمية العلمية للدراسة أيضاً في كونه يساعد في توضيح مدى تأثير الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية على مستخدمي التقارير المالية بهذه البنوك وبث الثقة في البيانات المقدمة للجهات الرقابية والإشرافية من ناحية واتخاذ القرارات لأصحاب المصالح كالمستثمرين والعملاء والموردين وغيرهم من ناحية أخرى.
٣) المساهمة في تقديم اقتراح بالضوابط والأطر الموضوعية التي تحكم الإفصاح عن مخاطر السيولة حيث انه لم يتم الاستقرار بعد على أنواع وكيفية وتوقيت الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة بالبنوك التجارية وفقا لمقررات لجنة بازل.

ب-الأهمية العملية :

١) حاجة أصحاب المصالح في البنوك التجارية إلى مزيد من الإفصاح عما يتمتع به البنوك التجارية من سيولة وما يصاحبها من مخاطر وذلك لتدعيم الثقة في بيئة الاستثمار المصرية خاصة في ظل الظروف الاقتصادية التي تعيشها مصر الآن.
٢) ازدياد الطلب من قبل أصحاب المصالح في البنوك التجارية (مودعين – مقرضين – مستثمرين – جهات الإشراف والرقابة) على الإفصاح عن مخاطر السيولة.
٣) يساهم الإفصاح عن المخاطر السيولة في تحسين الصورة الذهنية للبنوك التجارية لدى مستخدمي البيانات المعلنة وعن البنوك التجارية من منطلق أن البنوك التي تفصح عن بياناتها بشكل اكبر وخاصة المستقبلية منها تعطى إيحاءاً بالثقة والمصداقية وبالتالي زيادة الاعتمادية على تلك البيانات المعلنة في اتخاذ القرارات من قبل أصحاب المصالح.

فروض البحث :

سـوف تتناول مشـكلة البحث من خلال اختبار مدى صـحة أو خطأ الفروض التالية في بيئة الممارسة المحاسبية في مصر :

الفرض الرئيسي : يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة في البنوك التجارية وسلوك مستخدمي القوائم المالية في ضوء مقررات لجنة بازل III.

ويتفرع من الفرض الرئيسي الفروض الفرعية التالية :

- **الفرض الأول :** تلعب الإصدارات المهنية (المعايير المحاسبية ذات الصلة) وكذلك مقررات لجنة بازل دوراً هاماً في تخفيض مخاطر السيولة في البنوك التجارية المصرية.
- **الفرض الثاني:** يتوافق الإفصاح في البنوك التجارية المصرية عن مخاطر السيولة بوضعه الراهن مع متطلبات الإفصاح الفعال وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والمصرية ومقررات لجنة بازل II، III وتعليمات البنك المركزي.
- **الفرض الثالث :** يتأثر سلوك مستخدمي القوائم المالية للبنوك التجارية المصرية في اتخاذ قراراتهم بمستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة في تلك البنوك ويتأثر قرار إدارة البنك بعوامل ومحددات الإفصاح عن مخاطر السيولة.

حدود البحث : يخرج عن نطاق الدراسة الأنواع الأخرى من المخاطر المالية وغير المالية :

- لم يتناول الباحث مخاطر السوق والتشغيل والائتمان حيث يركز الباحث على الإفصاح المحاسبي عن نوع واحد فقط من المخاطر وهو مخاطر السيولة.
- لم يتناول الباحث كافة المؤسسات المالية مثل شركات التأمين وصناديق الاستثمار والبورصات بل ركز الباحث على البنوك التجارية في مصر على وجه التحديد دون غيرها من المؤسسات المالية.
- لم يتناول الباحث كافة الإصدارات في هذا الشأن بل ركز الباحث على الإصدارات المهنية (المعايير المحاسبية ذات الصلة) وكذلك مقررات لجنة بازل II، III.
- كما أن تعميم نتائج البحث سيكون مشروطا بقيود تحديد مجتمع الدراسة واختيار عينة البحث.

خطة البحث : **وفقا لأهداف البحث ومشكلته وحدوده ومنهجه؛ سوف تسير خطته كالتالي:**

❖ الفصل الأول : الإطار العام للبحث :

يتناول الدراسات السابقة، ومشكلة الدراسة وفروضها، وأهمية الدراسة؛ وأهداف الدراسة؛ منهج وحدود الدراسة وخطتها.

❖ الفصل الثاني : الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة في البنوك التجارية :

- **المبحث الأول: دراسة وتحليل وإدارة مخاطر السيولة البنكية :**

- مفهوم المخاطر المصرفية أنوعها والتركيز على مخاطر السيولة.
- الممارسات السليمة في إدارة ومراقبة مخاطر السيولة.
- مدى التزام البنوك بالممارسات السليمة في إدارة ومراقبة مخاطر السيولة.

- **المبحث الثاني : الإفصاح المحاسبي عن السيولة ومخاطرها في القوائم المالية :**

- مفهوم الإفصاح وأنواعه وأهميته ومحدداته.

- **المبحث الثالث : تحليل العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة وسلوك مستخدمي القوائم المالية :**

- تحديد المستفيدين من القوائم المالية.
- مدى تأثير الإفصاح عن مخاطر السيولة على سلوك مستخدمي القوائم المالية ومتخذ القرار.

❖ الفصل الثالث: دراسة وتحليل الإصدارات المحاسبية في مجال الإفصاح عن مخاطر السيولة في البنوك التجارية :

- **المبحث الأول :** استقراء وتحليل المعايير المحاسبية الدولية والمصرية ذات الصلة بمجال الإفصاح عن مخاطر السيولة في البنوك التجارية.

- **المبحث الثاني :** مقررات لجنة بازل I وII وIII للرقابة البنكية وتعليمات البنك المركزي المصـــري بشأن الإفصاح عن مخاطر السيولة.

❖ الفصل الرابع : الدراسة التطبيقية.

- **المبحث الأول :** منهجية الدراسة التطبيقية.
- **المبحث الثاني:** تحليل البيانات واختبار الفروض.

❖ و النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية.

❖ المراجع.

❖ الملاحق.

٢/ الإطار النظري للبحث :

مفهوم السيولة :

يقصد بالسيولة البنكية: بأنها قدرة البنك علي مواجهة التزاماته المالية، والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع.

مفهوم مخاطر السيولة:

تتمثل في عدم قدرة ا لمصـرف على الإيفاء بالتزاماته عند اسـتحقاقها لغياب النقود المطلوبة، وعدم إمكانية توفير التمويل المطلوب والمناسب. وكذلك تتمثل في عدم قدرة البنك على تمويل الزيادة في جانب الموجودات دون الاضطرار إلى تسييل موجوداته بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية ***(الغنيم، شيماء، ٢٠١٢)***.

لذا يرى الباحث بناء على ما سبق ان مفهوم مخاطر السيولة بأن : ترتبط هذه المخاطر بمقارنة احتياجات السيولة في البنك (لمقابلة أصحاب الودائع والقروض) مع المصادر الفعلية للسيولة (من بيع أصل وزيادة خصم). وهذه العلاقة بين احتياجات السيولة ومصادرها تعتبر مؤشر أساسي لخطر السيولة بالبنك، وأن المقارنة بين العائد والخطر المتوقعين من السيولة يمكِن من تجنب المشاكل غير المرغوبة لنقص أو زيادة السيولة، إذ أن التحول من الاستثمارات قصيرة الأجل إلى الاستثمارات طويلة الأجل وزيادة حجم الائتمانات يزيد من العائد المحقق للبنك ولكنه يزيد في ذات الوقت من مخاطر السـيولة والعكس صـحيح، **وبناء عليه يتم تحديد أسباب تعرض البنوك التجارية لمخاطر السـيولة نتيجة *(بنك الإسكندرية النشرة الاقتصادية، ٢٠٠٣)*:**

١) ضغط تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.
٢) سوء توزيع الأصول علي استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة.
٣) التعرض المفاجئ لبعض العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصـادي والأزمات الحادة في أسـواق الأموال والتغيرات السياسية.

الممارسات السليمة في إدارة ومراقبة مخاطر السيولة :

لكي نتعرف على أهم طرق والممارســات الســليمة في مراقبة إدارة مخاطر الســيولة لابد من التعرف على إدارة المخاطر ومفهومها وتحديد وتقييم تلك المخاطر وتحديد أنواعها والإفصـــاح عنها وتم ذلك من خلال عرض الأتي :

إدارة المخاطر :

يعتبر موضوع إدارة المخاطر من أهم الموضوعات البارزة في الثقافة المحاسبية الجديدة على المسـتوى العالمي وخصـوص في أعقاب الأزمات المالية التي حدثت في عدد من دول العالم خلال السنوات الماضية، مما أدى إلى الاهتمام بأسباب هذه الأزمات على المستوى المحاسبي لمعرفة أسبابها وطريقة المعالجة، إضـافة إلى اهتمام مسـئولي الوحدات الاقتصـادية، ولقد أدى تحرير القطاع المالي والتقلبات في الأسواق المالية وزيادة المنافسة إلى تعرض المؤسسات إلى مخاطر وتحديات جديدة مما يستلزم قيام المؤسسات الاقتصادية بتبني طرق ابتكاريه لإدارة أعمالها وما هي المخاطر المصاحبة لها لكي تستطيع أن تحافظ على حصتها السوقية وتستمر في دائرة المنافسة، حيث إن مسؤوليات المحافظة على النظام المحاسبي أصبحت مسؤولية مشتركة بين عدد من الأطراف الذين يديرون المؤسسة حيث

يمثل مجلس الإدارة الطرف الرئيس في عملية إدارة المخاطر والذي يجب عليه توجيه الأوامر للكشف عن تلك المخاطر. وعليه سيقوم الباحث بالتطرق إلى مفهوم إدارة المخاطر في المقصد الأول من هذا المبحث، **ويمكن استخدام المعايير التالية لتحقيق الفائدة الأكبر من إدارة المخاطر *(إبراهيم، ٢٠١٦)*:**

١) مرونة أكثر في العمل مع برامج مخططة.
٢) تنفيذ الأنشطة في الوقت المحدد لها بفعالية.
٣) تأكيد أكبر في الوصول إلى الأهداف الرئيسية للمشاريع.
٤) التقدير والاستعداد لاستغلال جميع الفرص الناجحة.
٥) تحسين رقابة الخسائر.
٦) تحسين الرقابة على البرامج وتكاليف الأعمال.
٧) زيادة المرونة الناتجة من فهم جميع العمليات والمخاطر المرتبطة بها.

تحديد وتقييم المخاطر

تعد عملية تحديد المخاطر عملية نظامية تقوم بها الوحدة الاقتصادية باستمرار لتحديد المخاطر وحالات عدم التأكد وإن تحديد الأنشطة أو الفعاليات تقود إلى الحصول على معلومات واسعة حول مصادر الخطر والمجازفة وعوامل. الخطر والكشف عن الخسارة التي تساعد في تقدير النتائج الإيجابية والسلبية وكما ينبغي أن يتم تحديد المخاطر بطريقة منهجية حيث يتم تحديد كافة الأنشطة والعمليات المهمة وكذلك كافة المخاطر المتدفقة منها مع الأخذ بنظر الاعتبار التغييرات الهامة المرتبطة بهذه الأنشطة. ومن الأمثلة على أساليب تحديد المخاطر) استمارة الاستبانة، المقارنة المرجعية في الصناعة، ورش عمل تقييم المخاطر، التدقيق والتفتيش.

وعليه وبعد عملية التحديد يتم الاستجابة على تلك المخاطر من خلال وضع إجراءات وقائية مناسبة للحد منها. أن النظام الدقيق للحد من المخاطر يجب آن يسمح للإدارة بالتحكم في المخاطر التي يتعرض لها البنكي وضع حدود للتحمل داخل البنك كما يجب أن يتأكد من أن الأوضاع التي تتعدى المستويات التيتم ولغرض تسهيلها وتقديرها من قبل حائزة على اهتمام الإدارة الفوري. ويتم التعامل مع المخاطر والتحكم بها يفترض أن يتم توزيع المخاطر وفق الأتي:

١) المخاطر التي يجب تجنبها وهي المخاطر الواقعة خارج قدرة وقابلية المؤسسة على تحملها.
٢) المخاطر التي يمكن اشتراك أطراف أخرى في تحملها وذلك باستخدام إجراءات وتدابير مختلفة للقيام بمهام محددة كالتدقيق الداخلي أو الأنظمة المعلوماتية وغيرها.
٣) المخاطر التي يجب التخفيف من وطأتها ولكن يمكن تحملها ولكنها بحاجة إلى اتخاذ تدابير وإجراءات وأنظمة ضبط داخلي للتحكم بها.
٤) المخاطر المقبولة ومعايير قبولها ***(الطحاوى، سلمى ٢٠١٤)*.**

وعليه ومما تقدم هناك بعض الإجراءات الوقائية التي تمكن الإدارة من القيام بها لحماية المؤسسة من المخاطر والحد من الآثار السلبية التي يمكن أن يتعرض لها ومن أهم هذه الإجراءات :

- الرقابة، وتتمثل في وضع إجراءات رقابية تضمن عدم وقوع المخاطر أو تقليلها إلى أدنى حد ممكن.
- التنويع، ويقصد بذلك تنويع مصادر التمويل والاستثمارات والعمليات لتقليل المخاطر.
- المشاركة، أي مشاركة أطراف أخرى في تحمل هذه المخاطر مثل التأمين والكفالات.
- النقل، توزيع المخاطر بنقلها إلى طرف أخر.
- قبول الخطر، أي قبول الإدارة لمستوى معين من المخاطر وهذا يتم في الحالات التي تكون آثار المخاطر السلبية قليلة وكلف معالجتها عالية.
- الإفصاح المحاسبي عن جميع البيانات والمعلومات لكي يتم اتخاذ جميع التدابير.
- تجنب المخاطر، أي تصميم عمليات لتجنب المخاطر وفق خطط معينة لتقليلها.

وعليه ومما سبق ينبغي التعرف على التغييرات التي تحدث في بيئة العمل ليتم بعد ذلك القيام بأجراء التعديلات اللازمة على الأنظمة والإجراءات، وتتطلب عملية الرقابة توفير وتأكيد بشأن الإجراءات والضوابط الرقابية المعمول بها مناسبة مع حجم وطبيعة وتعقد والمخاطر التي تواجهها ولابد

أن تتم هذه الرقابة من قبل جهة مستقلة كدائرة التدقيق الداخلي من خلال القيام بوضع خطط وبرامج تدقيق بشكل يتوافق مع أهمية المخاطر التي تتعرض لها أنشطة العمل والإبلاغ عن نتائج أعمالها بتقارير يتم رفعها إلى مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق والتي ينبغي أن تعالج :

أ- أساليب الرقابة لاسيما المهام الإدارية لإدارة المخاطر.
ب- العمليات المستخدمة في تحديد المخاطر وكيفية معالجتها من خلال نظم إدارة المخاطر.
ج- النظم الرقابية الأساسية المطبقة في إدارة المخاطر.
د- النظم المطبقة في الرقابة والتدقيق.

إدارة مخاطر السيولة والإشراف عليها (الميهى، ٢٠١٥) :

العلاقة بين السيولة ورأس المال من الأمور التي يجب أن تأخذها الإدارة العليا للمصرف في الاعتبار لأن مخاطر السيولة يمكن أن تؤثر على رأس المال، الأمر الذي قد يزيد من خطورة وضعية السيولة، كما أنه من الضروري أن يقوم البنك بتكوين احتياطي قوي من السيولة لتحمل فترات طويلة من الضغط في الأسواق المالية والافتقار إلى السيولة. إدارة السيولة في البنوك التجارية لا بد أن تتركز أهدافها في تحقيق الآتي:

١) توفير الإدارة البنكية السليمة التي تتخذ القرارات المناسبة بشأن الوصول إلى مستوى معين من حجم الودائع لا يكون زائدا عن الحاجة من خلال عدم القدرة على توظيفها، الأمر الذي قد يؤدي إلى انخفاض معدلات الربحية.
٢) المحافظة على سيولة كافية لتلبية الاحتياجات الطارئة، وذلك دون اللجوء إلى تصفية بعض الأصول (أسهم، صكوك، ودائع استثمارية.... الخ)، مما قد يعرض البنك لتكبد خسائر على هذه الأصول وخصوصاً عندما لا تكون ظروف السوق مواتية.
٣) وضع الضوابط والقواعد والسقوف لتقليل مخاطر البنك بمجالات التوظيف والوصول إلى مخاطر مقبولة ومدروسة.

أهمية إدارة مخاطر السيولة (بخياطة، ٢٠١٣) :

تظهر أهمية إدارة مخاطر السيولة في محاولة إدارة أي مصرف أن تحقق التوازن بين الأساسيات الثلاثة لإدارة البنك وهى (السيولة، والدخل، السلامة) بما يرضى جميع الأطراف المتعاملة مع البنك ولاسيما المودعين باعتبارهم أصحاب الجزء الأكبر من أموال البنك والدين يبحثون عن الأمان وقدرة البنك على رد أموالهم في تواريخ استحقاقها في حين المساهمون ملاك البنك يبحثون عن تحقيق ربح مجزئ من استثمار أموالهم، وعليه فإن على البنك أن يوازن بين أهداف ثلاثة رئيسية يعلق الأول بحماية حقوق المودعين أو ما يسمى سلامة المركز المالي والثاني السيولة والثالث الحد الأقصى من الأرباح وهذه الأهداف الثلاثة متناقضة فالأول لمس مصالح أصحاب الودائع الجارية مصدر الأموال للمصرف والثاني يتعلق بمصالح كل من المقرضين والمقترضين ولثالث يختص بحقوق ومصالح المساهمين ومديري البنك.

ويرى الباحث أن السيولة والربحية هدفان متلازمان ومتعارضان في نفس الوقت ومبدأ التلازم بينهما ناشئ عن أهمية كليهما لوجود أي مؤسسة واستمرارها لذلك فإن تحقيق الوضع الأمثل لأي مصرف يتطلب العمل بصيغة متوازنة بين السيولة والربحية بما يحقق أعلى دخل ويجنب البنك مخاطر السيولة.

الرقابة المسبقة على السيولة:

يقصد بالرقابة المسبقة على السيولة إدارة التدفقات النقديةCash Flow Management أو إدارة السيولة Management Liquidity من خلال التنبؤ بحجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلة، والكشف مبكراً عن احتمال حدوث عجز أو فائض في الرصيد النقدي بما يسمح باتخاذ إجراءات مسبقة لمواجهتها، ولنجاح إدارة التدفقات النقدية يتطلب الأمر تحديد التدفقات النقدية (الداخلية والخارجية)، والتنبؤ بحجم وتوقيت تلك التدفقات، ثم تقييم الإجراءات البديلة التي يمكن استخدامها لمواجهة العجز أو الفائض المتوقع أو غير المتوقع في صافي التدفق النقدي.

علاج مخاطر السيولة (عقون، ٢٠١٥) :

هناك عدد من الأصول: والسياسات التي يمكن أن تحد من ظهور مخاطر السيولة أهمها:

- **سياسة إدارة الأصول Asset Management AM :** وبمقتضاها يقوم البنك بتعديل هيكل الأصول.
عيوبها: قد يتم البيع في وقت غير ملائم مما يسبب خسارة للبنك.
- **سياسة إدارة الخصوم Liability Management LM:** وبمقتضاها يقوم البنك بإصدار سندات أو شهادات إيداع جديدة لتدعيم موقف السيولة لديه.
عيوبها: رفع التزامات البنك كما أنها تحتاج لخبرة، فضلا عن احتمال عدم القدرة على بيع الإصدارات الجديدة.
- **سياسة إدارة الأصول والخصومALM:** وبمقتضاها يقوم البنك بالمواءمة بين آجال أصوله وخصومه.

مفهوم الإفصاح المحاسبي عن السيولة ومخاطرها في البنوك التجارية وخاصة البنوك التجارية :

اختلف الآراء حول ماهية الإفصاح المحاسبي، فذهب البعض إلي انه جزء لا يتجزأ من مكونات العرف المحاسبي، بينما ذهب البعض الأخر إلي قول بان الإفصاح المحاسبي ما هو ألا سياسة محاسبيه، بينما ارتقي آخرون بالإفصاح المحاسبي ليضعوه في مصاف المبادئ المحاسبية. لذلك يري الباحث انه يجب التعرف علي بعض محاولات تحديد مفهوم الإفصاح المحاسبي بما يساعد في الوصول إلي مفهوم يتفق مع نظريه المحاسبة ،ويحقق متطلبات التطبيق العلمي.

يري البعض أن الإفصاح المحاسبي يقضي بان المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية والتقارير التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي يجب أن تضيف متخذ القرار رؤية أكثر وضوحا حول البدائل المتاحة سواء بتوفير قيمه تنبؤيه أو قيمه رقابية وفي الوقت المناسب، ويكون من الصعب الحصول عليها من مصادر المعلومات الأخرى مما يبرر تكلفه توفيرها ***(عبد الرحيم، ٢٠٠٤)***.

ويشير البعض الأخر تعريف الإفصاح المحاسبي بأنه إعلام مالي موجه تطلع به إدارة المنشأة بغرض توفير معلومات تؤثر في موقف متخذ القرار تجاه قرار معين يتعلق بالمنشأة كما يعني أن يتم عرض المعلومات بصورة سهلة ومفهومة في القوائم المالية والتقارير والإيضاحات والقوائم الملحقة دون لبس أو تضليل بما يساعد مستخدمي هذه القوائم الوقوف علي حقيقة المركز المالي ونتائج أعمال تلك البنوك التجارية ***(عبد الله، ٢٠١٦)***.

يلاحظ الباحث من التعاريف السابقة حول الإفصاح المحاسبي أنها ركزت في مجملها علي ضرورة إظهار المعلومات التي تعكس حقيقية وضع المنشأة دون تضليل ولكي تساعد هذه المعلومات مستخدميها في عملية اتخاذ القرارات ولم تركز علي كمية المعلومات المقدمة للمستخدمين).

أنواع وعوامل الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة في البنوك التجارية:

اشتملت معظم الكتابات في الفكر المحاسبي علي مفاهيم مختلفة للإفصاح، وقد أطلق عليها البعض مستويات للإفصاح، وأطلق عليه البعض الأخر معاير الإفصاح ورأي البعض الثاني أنها صور وأنواع للإفصاح وهذه المفاهيم هي :

١) **الإفصاح الكامل :**

يعني مدي شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس علي القارئ، ويأتي التركيز علي ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح علي الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلي بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري علي مستخدمي تلك القوائم وهذا يقوم الإفصاح الكامل بعرض كل المعلومات الملائمة وليس كل المعلومات تطبيقا لمبدأ الأهمية النسبية ،حيث أن المعلومات الزائدة عن الحاجة تعتبرا أمرا ضارا وغير مرغوب فيه، مما قد يخفي الدلالة لعناصر الواجب إظهارها والتأكد عليها، فضلا عن إن مثل هذه المعلومات الزائدة عن الحاجة قد تستلزم المزيد من الوقت والجهد لتحليلها واستيعابها، وعلاوة علي زيادة تكاليف إعدادها.

٢) **الإفصاح العادل :**

يهتم الإفصـــاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة علي مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

٣) **الإفصاح الكافي :**

يشـمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسـبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصـالح بالدرجة الأولي كونه يؤثر تأثيراً مباشـراً في اتخاذ القرار ناهيك عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشـخص المستفيد.

٤) **الإفصاح الملائم :**

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصـــاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسـبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية ***(عبد الله، سالم، ٢٠١٦)***.

٥) **الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):**

أي الإفصـــاح عن المعلومات المناسـبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصـــاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصـل بين العناصـر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصـــاح عن الإنفاق الرأسـمالي الحالي والمخطط ومصـادر تمويله، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصـاح من شـأنه الحد من اللجوء إلي المصـادر الداخلية للحصـول علي المعلومات الإضـافية بطرق غير رسـمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات علي حساب أخري.

٦) **الإفصاح الوقائي :**

يقوم هذا النوع من الإفصاح علي ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصـحاب الشـأن والهدف الأسـاسـي لذلك حماية المجتمع المالي (المسـتثمر العادي) ذو القدرة المحدودة علي اسـتخدام المعلومات لهذا يجب أن تكون المعلومات علي درجة عالية من الموضـوعية فالإفصـاح الوقائي يتفق مع الإفصـــاح الكامل لأنهما يفصـــحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضـــللة للمستثمرين الخارجيين.

العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة في البنوك التجارية (عبد العظيم، ٢٠١٦):

بصـورة عامة تتأثر درجة الإفصـاح المحاسـبي عن مخاطر السـيولة في التقارير المالية بعدة عوامل بعضـها يتعلق بالمجتمع الذي تعد فيه التقارير المالية، وتتضـح العلاقة بين هذه العوامل ودرجة الإفصاح فيما يلي :

١) عوامل مرتبطة بالبيئة : تؤثر العوامل البيئية علي الإفصـاح المحاسـبي حيث تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى، ويبدو ذلك واضـحاً من المقارنة بين التقارير المالية التي تعد في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية حيث يمكن أن يرجع الاختلاف هنا إلي اختلاف طبيعة المستثمر في كل من البلدين.

٢) عوامل مرتبطة بالمعلومات : تتأثر درجة الإفصاح بطبيعة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدي توافق المعايير المناسبة للحكم علي كفاءة المعلومات.

٣) عوامل مرتبطة بالبنك : تتأثر درجة الإفصـــاح بظروف البنك التجاري حيث أثبتت العديد من الدراسـات الميدانية أن هناك علاقة بين درجة الإفصـاح وبعض المتغيرات المرتبطة بالبنك كحجم أصـوله وعدد مسـاهميها وتسـجيلها أو عدم تسـجيلها في سـوق الأوراق المالية، والصـفات الذاتية للمراجع الخارجي الذي يقوم بفحص حســـابات البنك ودفاتره ومدي التزامه بالقوائم المالية التي يفرضها دستور المهنة التي ينتمي إليها.

أهمية الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة للبنوك التجارية (عبد العظيم، ٢٠١٦):

يؤدي الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة دوراً فاعلاً في توفير بيانات ومعلومات محاسبية تساعد متخذ القرار، وبذلك فإن أهمية الإفصاح المحاسبية تتبع من خلال الآتي :

١) تساعد المعلومات المحاسبية عن مخاطر السيولة المساهمين في بيان مدي نجاح الأداء في إدارة الأموال إدارة اقتصادية تهدف إلي تنمية حقوق المساهمين.
٢) تساعد المعلومات المنبثقة من التقارير المالية إظهار مدي كفاءة الإدارة في العمليات الاستثمارية المختلفة للبنوك التجارية
٣) الاعتماد علي المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في رسم الخطط والبرامج للوصول إلي الأهداف المنشودة للبنوك التجارية.
٤) تساعد المعلومات المحاسبية في إمداد المستثمرين والدائنين بالمعلومات اللازمة حتى تمكنهم من اتخاذ القرارات الملائمة لأهدافهم.
٥) تقديم المعلومات الهامة ذات الأثر المالي للجهات المختلفة مثل الضرائب وخلافها.
٦) خدمة وإمداد المستخدم للتقارير المالية بالمعلومات المقارنة، وذلك بهدف تقييم قدرة البنك التجاري علي تحقيق دخل.
٧) الاعتماد علي المعلومات التي تحتويها القوائم المالية في إعداد التنبؤات المالية حتى يمكن استخدامها في إعداد الخطط المستقبلية.

دور الإفصاح المحاسبي في تقليل المخاطر وخاصةً مخاطر السيولة (عبد الله، ٢٠١٦):

يعتبر الإفصاح المحاسبي جوهر العمليات الواردة في التقارير المالية والتي هي من أهم الوسائل لتقليل المخاطر وآلياتها الداخلية، وإن توفير المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها يعمل علي ترشيد القرارات ومساعدة الشركة بالتنبؤ بالتدفقات النقدية، حيث إن تحسين البيئة المحاسبية يعمل علي تعزيز الثقة في التقارير المالية والذي يساعد علي حماية حملة الأسهم وتوفر معلومات للأطراف الخارجية، بالإضافة إلي الكشف عن الحالة لمالية للشركة، وكما تساعد مستخدميها من حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة في تقييم المركز المالي للشركة وخاصة فيما بتعلق بالسيولة واحتساب معدل العائد علي الاستثمارات وتقييم هيكل رأس المال وتحديد درجة المخاطرة للشركة والقضاء علي أسباب الفساد المالي والإداري في الشركة والذي يعد من أهم أهداف تقليل المخاطر. فضلاً عن تمكنهم من الحصول علي العديد من المؤشرات المالية وغير المالية لغرض تقويم أداء الشركة وتحقيق المساءلة، ويعد الإفصاح المحاسبي المفتاح الرئيسي لتقييم المخاطر، وينبغي إن يكون في الترتيب المناسب وبالدقة والكفاية مع الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق وعليه إن الإفصاح المحاسبي ينفذ من خلال آليات الرقابة الداخلية بفعالية وكالاتي:

١) الإفصاح عن المعلومات المحاسبية لرسم استراتيجيات المؤسسة المالية :

تعمل الإدارة علي وضع قواعد التي يفصح عنها نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية والاستثمارية للمؤسسة المالية والتي تقوم برسم الخطط الإستراتيجية للوصول إلي الأهداف المرجوة، والتي تقويم بتوفير البدائل الإستراتيجية لاتخاذ أفضل قرار استراتيجي في تحديد مقدار السيولة وقرارات الاندماج والقرارات التمويلية طويلة الأمد.

٢) الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تدعيم عمل لجان التدقيق للإدارة المخاطر:

إن للتدقيق دوراً مهماً في تفعيل تقييم إدارة المخاطر حيث يشكل القاعدة الرئيسية في تحقيق أقصي كفاية إنتاجية للمحافظة علي الاستثمار، ويساعد الإدارة في الوصول إلي درجة من التأكيد المعقول عند قياس وتقييم المعلومات المحاسبية وإن تنفيذ نظام الرقابة الداخلية بفعالية يحمي مصالح حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة ويقلل حدوث الأخطاء والتلاعب بالقوائم المالية. حيث إن الإفصاح المحاسبي يساعد لجان التدقيق في توفير البيانات المالية لها وتقييم إجراءات الرقابة الداخلية، وإجراء اختبارات مدي الالتزام ومن ثم فأن لجنة التدقيق الفعالة تعزز وظيفة التدقيق الداخلي والتي بدورها تدعم لجنة التدقيق في ضمان جودة التقارير المالية التي تعدها الإدارة، وأن جودة هذه العلاقة

التكاملية تنعكس إيجابي علي جودة تقييم المخاطر وتعد لجان التدقيق من أهم أدوات الرقابة في الشركات المساهمة، كما تعتبر أحد أهم دعائم تحقيق تقليل المخاطر وآلياتها الداخلية، حيث تقوم بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من إشراف علي عمليات التدقيق الداخلي والخارجي وتوثيق مصداقية الأساليب المستخدمة في الشركة للإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

٣) الإفصاح عن المعلومات المحاسبية لتقليل المخاطر:

لقد أثار موضوع لتقليل المخاطر جدلاً كبيراً من قبل المساهمين والمستثمرين في الشركات وقطاع البنوك التجارية إلي القلق علي استثماراتهم وجعل الحكومات تدرك أن تلك التشريعات والقوانين السائدة الذي حد باهتمام المستثمرين وذلك تطبيق الرقابة الداخلية من اجل تجنيب تلك الشركات الخسائر الكبير، حيث تقوم لجان التدقيق بمراقبة أداء المديرين التنفيذيين ومساءلتهم عن مدي تنفيذهم للأهداف علي أساس المعلومات المحاسبية المفصح عنها والخاصة بأداء المديرين خلال فترة معينة محددة، فضلا عن تقويم أداء الشركة وحسن سلامة الإدارة وتقويم أداء أعمال اللجان التابعة لمجلس الإدارة من خلال الإفصاح المعلومات الواردة في التقارير المالية الذي له دور مهم في تنفيذ آلية الرقابة من خلال توفير معلومات تتسم بالانسجام والدقة والمصداقية وفي الوقت المناسب إلي لجان التدقيق للقيام بواجباتها ومهامها والوفاء بالتزاماتها تجاه الشركة وتحقيق حماية حقوق حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة. إذ أن الإفصاح الدقيق عن كافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية للشركة بما في ذلك الموقف المالي والأداء والملكية والرقابة، يقلل من حالات تضارب المصالح في الشركة وتزيد من حالات الاندماج بين أصحاب المصالح عن طريق زيادة فعالية الإفصاح والمساءلة والرقابة والحوافز. بالإضافة إلي أن الجان الرقابية تقوم بتوفير الشفافية والإفصاح عن جميع أعمال أنشطة الشركة والإدارة والتي لابد لها بأن تعم لتوفير بيئة داعمة للرقابة السليمة وذلك من خلال القوانين التي تصدرها الحكومات وأجهزة الرقابة والأسواق المالية.

٣/ الدراسة التطبيقية :

سوف يتناول الباحث تفصيلاً في هذا البحث كلاً من أهداف الدراسة التطبيقية، منهجية الدراسة التطبيقية، مجتمع وعينة الدراسة، أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية، متغيرات الدراسة، والتحليل الإحصائي للنتائج، وأخيراً نتائج اختبارات فروض البحث، وذلك على النحو التالي:

أهداف الدراسة التطبيقية:

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فروض البحث، وحيث أن الدراسة تفترض أن قرار إدارة البنك بشأن الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة يتأثر بكل من حجم البنك وقيد أسهمه في البورصة إضافة إلى صافي أرباح البنك، ونسبة ملكية الأجانب في أسهمه، لذا فإن اختبار فروض البحث سيكون من خلال اختبار ما إذا كان للإصدارات المهنية (المعايير المحاسبية ذات الصلة) وكذلك مقررات لجنة بازل دور هام في تخفيض مخاطر السيولة في البنوك التجارية وكذلك ما إذا كان الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة في البنوك التجارية في مصر بوضعه الراهن يستوفي متطلبات الإفصاح المتفق عليها من جهة وكذلك يتوافق مع الإصدارات المهنية ذات الصلة، وما إذا كان هذا الإفصاح يتأثر بأي من المتغيرات سالفة الذكر ومدى تأثيره على سلوك مستخدمي القوائم المالية للبنوك التجارية في اتخاذ قراراتهم، من جهة أخرى.

مجتمع الدراسة:

يتكون هيكل الجهاز المصرفي المصري كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ من عدد تسعة وثلاثين (٣٨) بنكاً، منها عشرة بنوك حكومية وستة بنوك خاصة برأس مال مشترك مصري عربي وتسعة عشر بنكاً خاص عربياً وأجنبياً. ولأغراض الدراسة سوف يتم استبعاد البنوك التي تتم معاملاتها وفقاً لقواعد الشريعة والمعاملات الإسلامية، والمتمثلة في (البنك الوطني للتنمية- بنك البركة- بنك فيصل الإسلامي). إضافة إلى استبعاد بنكين يقومان بنشر القوائم المالية بالدولار الأمريكي وهما بنك الشركة المصرفية العربية الدولية والبنك العربي الأفريقي الدولي. ومن ثم يتكون مجتمع الدراسة من أربعة وثلاثين بنكاً.

عينة الدراسة:

فيما يتعلق بعينة الدراسة، فقد تم اختيار العينة بطريقة انتقائية تحكمية من مجتمع الدراسة، بحيث تتضمن بنوك مقيدة وبنوك غير مقيدة في البورصة، وكذلك تتضمن بنوك ذات أحجام متفاوتة، كما تحتوي العينة على بنوك تتفاوت الربحية بينها كما تتفاوت نسبة ملكية الأجانب في أسهم تلك البنوك. وذلك حتى يمكن اختبار فروض البحث، وقد تمكن الباحث من الحصول على القوائم المالية الخاصة بالسنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ حسب انتهاء السنة المالية للبنك- لعدد تسعة عشر بنكاً والمتمثلة في البنوك التالية :

١- بنك مصر.
٢- البنك الأهلي المصري.
٣- بنك التعمير والإسكان.
٤- البنك المصري لتنمية الصادرات.
٥- بنك الأهلي الكويتي مصر BANK-ABK(بيريوس – مصر سابقاً).
٦- بنك كريدي أجريكول- مصر.
٧- البنك قطر الوطني الأهلي QNB-BANK (الأهلي سوسيتيه جنرال سابقاً).
٨- بنك الإسكندرية.
٩- البنك التجاري الدولي –مصرCIB-BANK.
١٠- البنك المصري الخليجيEG – BANK.
١١- البنك الكويت الوطني مصرNBK-BANK (الوطني المصري سابقاً AWB).
١٢- بنك الاتحاد الوطني- مصر.
١٣- بنك قناة السويس.
١٤- بنك عودة.
١٥- بنك HSBC.
١٦- بنك الإمارات دبي الوطني مصر (بنك بي إن بي باريبا سابقاً).
١٧- بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC.
١٨- بنك القاهرة.
١٩- بنك بلوم – مصر.

وبالتالي فإن عينة الدراسة تمثل ٥٥,٨٨% من مجتمع الدراسة.

٤/٤ أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية:

تتمثل الأدوات والإجراءات التي سوف يتم استخدامها في الدراسة التطبيقية في تحليل وقياس مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة، وسوف يتم تناولهما على النحو التالي:

- **التحليل:** سوف يتم الاعتماد على تحليل القوائم المالية المنشورة بما في ذلك الإيضاحات المتممة لها- للبنوك التجارية المكونة لعينة الدراسة، وذلك بهدف تحديد مستوى الإفصاح الفعلي عن مخاطر السيولة لعينة الدراسة.
- **القياس :** سوف يتم القياس لكل من:

أ- للإصدارات المهنية (المعايير المحاسبية ذات الصلة) وكذلك مقررا ت لجنة بازل دور هام في تخفيض مخاطر السيولة في البنوك التجارية وكذلك مدى التزام البنوك التجارية المكونة لعينة الدراسة بمتطلبات الإفصاح عن مخاطر السيولة. وفي سبيل تحقيق ذلك يقوم الباحث بعمل مؤشر index يتضمن مجموعة من البنود، تمثل متطلبات الإفصاح عن مخاطر السيولة- ذلك استناداً لما اعتمدت عليه العديد من الدراسات المحاسبية في قياس مدى الالتزام بمتطلبات الإفصاح وهذا المتطلبات مستخلصة من المعايير المحاسبية ذات الصلة وتعليمات البنك المركزي وإرشادات لجنة بازل، هذه البنود بعض منها يعتبر بنوداً إلزامية والبعض الآخر يعد بنوداً اختيارية) حيث أن المتطلبات الواردة بكل من المعيار المحاسبي المصري رقم (١٩) قبل إلغاؤه، وتعليمات البنك المركزي المصري، تعد متطلبات إلزامية. بينما المتطلبات الواردة في المعايير المحاسبية الأخرى أو إرشادات لجنة بازل، تعتبر متطلبات اختيارية. وسوف يتم تحديد مستوى إفصاح البنوك التجارية عن مخاطر السيولة من خلال إعطاء البند المعين الذي يفصح عنه البنك رقم (١) والبند الذي لا يفصح عنه يعطي له رقم (صفر). ويتم حساب نسبة إفصاح البنك عن مخاطر السيولة بقسمة عدد البنود التي يفصح عنها البنك فعلاً على إجمالي عدد البنود في القائمة.

وقد قام الباحث بإعداد القائمة على النحو التالي:

جدول يوضح قائمة قياس مستوى الإفصاح

عدد البنود	عناصر الإفصاح عن مخاطر السيولة	مصادر متطلبات الإفصاح عن مخاطر السيولة

١	الإفصاح عن تحليل تواريخ استحقاق الالتزامات المالية	البنك المركزي المصري، FRS, IFRS7, AASB7, IAS30,29 المعيار المحاسبي المصري رقم (١٩)
٢	الإفصاح عن تحليل تواريخ استحقاق الأصول المالية التي يمتلكها البنك لإدارة مخاطر السيولة	المعيار المحاسبي المصري رقم (١٩)، FRS29، IAS30.
٣	الإفصاح عن وصف طريقة وكيفية إدارة البنك لخطر السيولة	البنك المركزي المصري، FRS, IFRS7, AASB, 29
٤	الإفصاح الكمي عن ملخص يحتوي على بيانات كمية عن التعرض لمخاطر السيولة في تاريخ التقرير	البنك المركزي المصري، FRS, IFRS7, AASB7, 29
٥	الإفصاح النوعي عن الأهداف والسياسات والعمليات المستخدمة لإدارة مخاطر السيولة	البنك المركزي المصري، IFRS7, IAS30, AASB7
٦	الإفصاح النوعي عن التعرض لمخاطر السيولة وكيفية نشأتها	البنك المركزي المصري، IFRS7, AASB7
٧	الإفصاح النوعي عن الأساليب المستخدمة لقياس مخاطر السيولة	البنك المركزي المصري، IFRS7, AASB7
٨	الإفصاح عن أي تغير يحدث في مخاطر السيولة التي يتعرض لها البنك وكيفية إدارتها وقياسها خلال السنة السابقة	البنك المركزي المصري، IFRS7 AASB7
٩	الإفصاح الكمي عن مخاطر السيولة	البنك المركزي المصري، IFRS7، AASB7
١٠	الإفصاح الكمي عن أماكن تركز الخطر	البنك المركزي المصري، IFRS7, AASB7
١٠	إجمالي عدد البنود.	

ب- قياس إلى أي مدى يتأثر قرار إدارة البنك بالإفصاح عن مخاطر السيولة بكل من (حجم البنك- القيد في البورصة- نسبة ملكية الأجانب في أسهم البنك- صافي الربح) ومدى تأثير هذا الإفصاح على سلوك مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم السليمة وفي سبيل تحقيق ذلك، سوف يقوم الباحث باستخدام الأسلوبين الإحصائيين الانحدار ومعامل الارتباط لبيرسون. وذلك استناداً لما قامت به بعض الدراسات السابقة في هذا المجال والى أي مدى يتأثر سلوك مستخدمي القوائم المالية للبنوك التجارية في اتخاذ قراراتهم بمستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة في تلك البنوك ***(Akhtar et al., 2011; Oorschot, 2010)***

متغيرات الدراسة.

تضمنت الدراسة نوعين من المتغيرات تم توصيفهما وقياسهما على النحو التالي:

المتغيرات المستقلة: وتشمل أربعة متغيرات كالتالي:

أ- الإفصاح المحاسبي المنشور عن مخاطر السيولة في البنوك التجارية بوضعة الراهن: ويقياس عن طريق تحليل الإفصاح الفعلي عن المخاطر المرتبطة بأنشطة البنك التجاري.

ب- حجم البنك: ويقاس هذا المتغير باستخدام إجمالي الأصول ***(Elzahar et al, 2012, Akhtar et al, 2011)***

ج- القيد في البورصة: ويقصد بهذا المتغير ما إذا كانت أسهم البنك التجاري الموجود بعينة الدراسة مقيدة في البورصة المصرية أم لا؟ ويقاس هذا المتغير من خلال النص صراحة في القوائم المالية المنشورة على ما إذا كان البنك مقيداً في البورصة أم لا.

د- نسبة الملكية الأجنبية في أسهم البنك: ويتم قياس هذا المتغير من خلال تحديد هيكل ملكية البنك، وتحديد نسبة ملكية الأجانب فيه (عدد أسهم الأجانب/ إجمالي أسهم رأس المال المصدر والمدفوع).

ه- صافي الربح: ويتم قياس هذا المتغير من خلال استخراج قيم صافي الربح من القوائم المالية المنشورة الخاصة بالبنوك التجارية ***(Elzahar et al, 2012)***.

المتغيرات التابعة: وتشمل متغيرين كالتالي:

أ- مدى تأثر قرار إدارة البنك بالإفصاح عن مخاطر السيولة : ويقاس من خلال مستوى الإفصاح الفعلي عن مخاطر السيولة، أو بالأحرى نسبة الالتزام بالإطار أو المؤشر المقترح ومدى تأثير هذا الإفصاح على سلوك مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم السليمة.

ب- الإطار الملائم للإفصاح المالي عن مخاطر السيولة في البنوك التجارية: ويقاس عن طريق مجموعة متطلبات هذا الإفصاح وفقاً للمعايير المحاسبية ذات الصلة، تعليمات البنك المركزي المصري، وإرشادات لجنة بازل.

تحليل النتائج:

يتم تحليل النتائج من خلال التحليل الإحصائي لنتائج الدراسة التطبيقية لكل من مستوى التزام البنوك التجارية بمتطلبات الإفصاح عن مخاطر السيولة الواردة في القائمة. وذلك على مستوى البنود المكونة لهذه القائمة، وكذلك على مستوى البنوك التجارية المكونة لعينة الدراسة، إضافة إلى تحديد المتغيرات المؤثرة على قرار إدارة البنك في الإفصاح عن مخاطر السيولة بالنسبة للبنوك المكونة لعينة الدراسة.

اختبار الفرضين الأول والثاني:

استهدف الفرض الأول اختبار ما إذا كان الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة في البنوك التجارية في مصر بوضعه الراهن يستوفي متطلبات هذا الإفصاح حسب إطاره الملائم. ويتوافق مع الإصدارات المهنية ذات الصلة من معايير المحاسبة وكذلك مقررات لجنة بازل وتعليمات البنك المركزي وهل لهم دور ايجابي هام في تخفيض مخاطر السيولة في البنوك التجارية المصرية ويتم اختبار هذان الفرضين من خلال:

أ- إعداد مؤشر يتضمن مجموعة من البنود تمثل متطلبات الإفصاح عن مخاطر السيولة المنصوص عليها بكل من المعايير المحاسبية ذات الصلة (IFRS7, AASB7, IAS30 FRS29، المعيار المصري ١٩) وتعليمات البنك المركزي، إضافة إلى إرشادات لجنة بازل. ويحتوي هذا المؤشر على عشرة بنود.

ب- تحليل الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة بوضعه الراهن للبنوك المكونة لعينة الدراسة من واقع التقارير المالية المنشورة الخاصة بها. وبالنسبة لكل بنك يتم تحديد ما إذا كان يقوم بالإفصاح عن البنود المتضمنة في المؤشر. فإذا كان البنك يفصح عن بند معين، يعطي له رقم (١)، وإذا كان لم يفصح يعطي له رقم (صفر) ثم تحديد مستوى التزام البنك بتلك المتطلبات بقسمة عدد البنود المفصح عنها على إجمالي عدد البنود.

تحليل النتائج على مستوى بنود الإفصاح عن مخاطر السيولة:

أ- بالنسبة للإفصاح عن تحليل تواريخ استحقاق الالتزامات المالية: تشير النتائج إلى أن نسبة التزام البنوك التجارية الممثلة لعينة الدراسة، بالإفصاح عن تحليل تواريخ استحقاق الالتزامات المالية تبلغ ٥٢,٦٣%. وهذا يعني التزام عشرة بنوك بالإفصاح عن هذا البند، في حين هناك تسعة بنوك لم تلتزم بهذا الإفصاح. ويعني هذا عدم وجود التزام قوى من قبل البنوك التجارية المكونة لعينة الدراسة بالإفصاح عن تحليل تواريخ استحقاق الالتزامات المالية. على الرغم من أن تعليمات البنك المركزي المصري والمعيار المحاسبي المصري رقم (١٩) نصاً على هذا الإفصاح، مما يعني أنه إفصاح إجباري وليس اختيارياً.

ب- فيما يتعلق بالإفصاح عن تحليل تواريخ استحقاق الأصول المالية التي يمتلكها البنك لإدارة مخاطر السيولة: تشير النتائج إلى أن نسبة التزام البنوك التجارية بالإفصاح عن تحليل تواريخ استحقاق الأصول المالية، بلغت ٥٢,٦٣%. إذ بلغ عدد البنوك التي أفصحت عن هذا البند عشرة بنوك، أما باقي البنوك التجارية المكونة لعينة الدراسة فلم تفصح عن هذا البند. تماماً كما في البند رقم (١) على الرغم من أن المعيار المحاسبي المصري رقم (١٩) يتطلب الإفصاح عن تحليل تواريخ استحقاق الأصول المالية التي يمتلكها البنك لإدارة مخاطر السيولة، في حين أن البنك المركزي المصري لم يتطلب الإفصاح عن هذا البند، من بنود الإفصاح الخاصة بمخاطر السيولة.

ج- فيما يتعلق بالإفصاح عن وصف طريقة وكيفية إدارة البنك لخطر السيولة: تشير النتائج إلى أن نسبة التزام البنوك بالإفصاح عن وصف كيفية إدارة مخاطر السيولة بلغت ٥٧,٨٩%، إذ يتضح أن أحد عشر بنكاً من البنوك التجارية المكونة لعينة الدراسة قد التزمت بالإفصاح عن طريقة إدارتها لمخاطر السيولة، على خلاف باقي عينة الدراسة والمتمثلة في ثمانية بنوك، والتي لم تلتزم بهذا الإفصاح. ويمكن إرجاع ذلك إلى ميل البنوك التجارية في مصر إلى الإفصاح نوعياً عما يعطي طمأنينة لأصحاب المصالح بشأن مقدرة البنك على إدارة مخاطر السيولة. وقد يرجع أيضاً إلى أن البنك المركزي المصري تطلب الإفصاح عن هذا البند، على الرغم من أن المعيار المحاسبي المصري رقم (١٩) لم يتطلب الإفصاح عنه.

د- الإفصاح النوعي عن الأهداف والسياسات والعمليات المستخدمة لإدارة مخاطر السيولة: تشير النتائج إلى أن هناك نسبة التزام من قبل البنوك التجارية، المكونة لعينة الدراسة، تتمثل في ٥٢,٦٣% بمعنى أنه يوجد عشرة بنوك تفصح نوعياً عن الأهداف والسياسات المستخدمة لإدارة مخاطر السيولة، بينما يوجد تسعة بنوك لم تفصح عن هذا البند. ويتضح أيضاً أن البنك المركزي المصري تطلب الإفصاح عن هذا البند، في حين أن المعايير المصرية لم تتطلب هذا الإفصاح.

هـ- الإفصاح الكمي عن ملخص يحتوي على بيانات كمية عن التعرض لمخاطر السيولة في تاريخ التقرير.

و- الإفصاح النوعي عن التعرض لمخاطر السيولة وكيفية نشأتها.

ز- الإفصاح النوعي عن الأساليب المستخدمة لقياس مخاطر السيولة.

ح- الإفصاح النوعي عن أي تغير يحدث في مخاطر السيولة التي يتعرض لها البنك وكيفية إدارتها وقياسها خلال السنة السابقة.

ط- الإفصاح الكمي عن مخاطر السيولة.

ي- الإفصاح الكمي عن أماكن تركز الخطر.

تشير النتائج إلى أن نسبة التزام التجارية المكونة لعينة الدراسة بالإفصاح عن أي بند من البنود سابقة الذكر يساوي صفر %، حيث لم يفصح أي بنك من بنوك عينة الدراسة عن أي بند من البنود الست السابقة، وذلك على الرغم من أن إصدارات البنك المركزي المصري تتطلب الإفصاح عن البنود الست، وقد يرجع إحجام تلك البنوك عن الإفصاح عن هذه البنود إلى أنها لا تميل إلى الإفصاح الكمي، إضافة إلى عدم الرغبة في الإفصاح نوعياً عن التعرض لمخاطر السيولة خوفاً من ابتعاد المستثمرين عن التعامل مع البنك خوفاً على مصالحهم.

تحليل النتائج على مستوى البنوك :

يهدف التحليل هنا إلى تحديد هل هناك فجوة إفصاح بين ما تفصح عنه البنوك التجارية فيما يخص مخاطر السيولة، وبين ما يجب أن تفصح عنه، والمتمثل في التزامها بمتطلبات الإفصاح الخاصة بمخاطر السيولة.

وتشـــير النتائج إلى انخفاض مســـتوى التزام البنوك التجارية المكونة لعينة الدراســـة بمتطلبات الإفصـاح، حيث يتضـح من النتائج أن هناك عشرة بنوك، قدمت نسبة التزام تمثل ٠,٤، ووجود بنك واحد فقط قدم نسبة التزام ٠,١، أما باقي العينة والمتمثلة في ثمانية بنوك فإنها قدمت نسبة التزام تساوي صفراً، أي أنها لم تفصح عن أي بند من بنود الإفصاح عن مخاطر السيولة. وقد يرجع ذلك إلى عدم إدراك إدارة البنوك التجارية لأهمية الإفصـاح عن مخاطر السـيولة بالنسـبة لأصـحاب المصـالح، أو قد يكون السـبب حداثة بعض متطلبات الإفصـاح الخاصـة بمخاطر السـيولة، إذ أنه في عام ٢٠٠٨ أصـدر البنك المركزي المصري نشرة، من ضمن عناصرها متطلبات خاصة بالإفصاح عن مخاطر السيولة، ولكن بدأ سريان العمل بها ابتداءً من عام ٢٠١٠.

ومن التحليل السابق يتضح أن للإصدارات المهنية (معايير المحاسبة ذات الصلة) وكذلك مقررات لجنة بازل دور هام في تخفيض مخاطر السـيولة في البنوك التجارية المصـرية إذا ما التزمت تلك البنوك بالإفصـاح المحاسـبي عن المخاطر السـيولة التي تنص عليها تلك الإصـدارات وكذلك يتضـح أن الإفصـاح المحاسـبي عن مخاطر السـيولة في البنوك التجارية في مصـر بوضـعه الراهن لا يسـتوفي بدرجة كبيرة متطلبات هذا الإفصـاح وفقاً لمعايير المحاسـبة المصـرية والقوانين واللوائح ذات الصـلة وتعليمات البنك المركزي المصري.

ويخلص الباحث مما سبق إلى قبول الفرض الأول القائل أن للإصدارات المهنية (معايير المحاسبة ذات الصـــلة) وكذلك مقررات لجنة بازل دور هام في تخفيض مخاطر الســـيولة في البنوك التجارية المصرية وأيضاً قبول الفرض الثاني الإفصاح في البنوك التجارية المصرية عن مخاطر السيولة بوضعه الراهن لا يتوافق مع متطلبات هذا الإفصـــاح وفقا لمعايير المحاســـبة الدولية والمصـــرية ومقررات لجنة بازل وتعليمات البنك المركزي المصري.

النتائج والتوصيات :

أ-النتائج :

- انتهت الدراسـة بشـقها النظري تعريف مخاطر السـيولة على أنها المخاطر التي تنشـأ عندما تواجه المنشـــأة صـــعوبة في الوفاء بتعهداتها المرتبطة بالالتزامات المالية التي يتم تســـويتها عن طريق تقديم مبالغ نقدية أو أصول مالية أخرى.
- كما انتهت الدراســة النظرية أيضــا إلى ضــرورة تطبيق الشــفافية وضــرورة قيام البنوك التجارية بالإفصـــاح عن المعلومات المتعلقة بموقف ســيولة البنك وما إذا كان البنك يتعرض لمخاطر تتعلق بالسيولة، إضافة إلى الإفصاح عن كيفية إدارة البنك لتلك المخاطر على أساس منتظم. والإفصاح عن كل من المعلومات الكمية والنوعية المتعلقة بمخاطر السيولة.
- إن نجاح واستقرار البنوك يرتبط بشكل أو بأخر بالعوامل التي تؤثر على الإفصاح عن المخاطر التي تتعرض لها هذه البنوك وبتكوين صـــورة واضـــحة عن حجم وطبيعة مخاطرها المالية، ومعرفة هذه العوامل يعتبر عنصر مهم لجميع الأطراف التي تعتمد على هذا الإفصاح.
- لا توجد إجراءات حاســمة وصــارمة تلزم البنوك التجارية على الالتزام بمتطلبات الإفصــاح عن مخاطر الســيولة الواردة بإصـــدارات البنك المركزي. كما لا توجد أي عقوبات لمن لا يلتزم بها "كما لو كانت متطلبات اختيارية" مما يعنى أن ممارســات الإفصــاح عن مخاطر الســيولة للبنوك التجارية في مصر بحالتها الراهنة لا تستوفى متطلبات الإفصاح السليم عن هذه المخاطر.

ب-التوصيات :

- ضرورة إعادة النظر في المعايير المحاسبية المصرية ذات الصلة وقيام المسئولين عن إصدار هذه المعايير بتطويرها, لمواكبة التغيرات الســريعة في معايير المحاســبة الدولية. وبما لا يتعارض مع طبيعة البيئة المصرية, بحيث يتم أخذ ما يلاءم الواقع العملي المصري واستبعاد ما هو غير ملائم.
- ينبغي أن يقوم البنك المركزي بعقد ندوات ومؤتمرات علمية محاســبية للمســئولين عن الإفصــاح بالبنوك في مصر, ولتوضيح الغرض المرجو من الإفصاح عن مخاطر السيولة وشرح الفائدة التي

ستعود على البنوك من هذا الإفصاح وما قد ينتج عنه من غرس مزيد من الثقة في البنوك التجارية لدى أصحاب المصالح يجب أن يتابع البنك المركزي المصري مدى التزام البنوك المسجلة لديه بإصداراته وتعليماته فيما يخص الإفصاح.

- ضرورة فرض عقوبة على البنوك التي لا تلتزم بما هو منصوص عليه في نشرات البنك المركزي الموجهة إليها, حتى يتمكن البنك المركزي من متابعة قطاع مصرفي جيد في مصر, قادر على القيام بدور فعال في الظروف المعقدة التي تمر بها مصر خلال فترة إعداد البحث.
- وينبغي أن يضمن البنك المركزي أن القوائم المالية لجميع البنوك قابلة للمقارنة من جميع جوانبها فقد توصلت الدراسة إلى انخفاض نسبة التزام البنوك التجارية في مصر بمتطلبات الإفصاح عن مخاطر السيولة الواردة في تعليمات البنك المركزي المصري.

التوصيات البحثية المستقبلية :

- الإفصاح المحاسبي عن نتائج تحليل مخاطر السيولة في تحقيق التنمية المستدامة.
- أثر تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ على تحسين مستوى الإفصاح عن مخاطر السيولة في البنوك التجارية.
- انعكاسات التقييم المحاسبي للمخاطر السيولة في ضوء التوافق بين معيار التقرير المالي الدولي IFRS9 ومقررات لجنة بازل ٣ في البنوك التجارية المصرية.
- أبعاد تقييم مراقب الحسابات لمخاطر السيولة وأثر ذلك على جودة تقريره في ضوء مقررات لجنة بازل.

قائمة المراجع

أ- الكتب :

١- بلعجوز، حسين رابح بوقرة (٢٠٠٧)، (إدارة المخاطر المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص١-٢٦.

٢- حماد، طارق عبد العال (٢٠٠٣)، (سلسلة البنوك التجارية، الجزء الثاني، تقيم أداء البنوط التجارية، تحليل العائد والمخاطرة)، الدار الجامعية الإسكندرية.

٣- علي، نشوى شاكر (٢٠١٠)، قياس وتحليل فجوة الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السوق مع التطبيق على بعض البنوك في مصر، مجلد ١٤، عدد ٢,

٤- فايد، عادل طه (٢٠١٠)، (المحاسبة في البنوك في ضوء معايير المحاسبة الدولية – مقررات لجنة بازل وتعليمات البنك المركزي المصري)، كلية التجارة، جامعة بنها.

ب-الدوريات:

١- إبراهيم، محمد المعتز المجتبى (٢٠١٥)، دور الشفافية والإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار - دراسة تطبيقية في سوق الخرطوم للأوراق المالية – امباراباك)، مجلة علميه تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد السادس عدد (١٦)، ص ١١٩.

٢- أحمد، خالد محمد (٢٠٢٢)، (أثر تطبيق معيار ٩ الأدوات المالية IFRS9 على عدم تماثل المعلومات ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان للبنوك التجارية : دراسة مقارنة)، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ص٧١٨-٧٦٩.

٣- البنا، بشير عبد العظيم (٢٠٢١)، (المخاطر المالية كمؤشر لقياس وتحديد قيمة البنك في السوق المالي : دراسة تطبيقية)، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الثاني، ص٩٢-١٣٦.

٤- السيد، شيماء عبد الناصر (٢٠١٢)، (إدارة المخاطر المالية والحد منها)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، المجلد الثاني.

٥- الصائغ، مها فيصل (٢٠٢٢)، (أثر الإفصاح عن المخاطر على الأداء المالي للبنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودي : دراسة تطبيقية)، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الأول، ص٢٨١- ٣٣٤.

٦- العاقود، مختار عبد السلام (٢٠١٦)، (محددات مخاطر السيولة بالمصارف التجارية - دراسة ميدانية عن مصرف الجمهورية فرع زلتيه)، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية زلتين، ليبيا.

٧- الغندور، أحمد (٢٠١٠)، (مقررات لجنة بازل كمدخل لتحقيق استمرار النظام المالي المصري)، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الثالث، الجزء الثاني.

٨- المساعيد، ابتسام سالم (٢٠٢١)، (أثر الإفصاح عن المخاطر المالية في مقاييس الأداء التشغيلي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد الثاني، ص١٣٥-١٦٥.

٩- المليجي، هشام حسن عواد؛ الصايغ، عماد سعد محمد (٢٠١٢)، (مدى كفاية الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة بالبنوك التجارية وفقا لمقررات لجنة بازل III)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية تجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثالث، العدد الرابع.

١٠- الميهي، رمضان عبد الحميد (٢٠١٥)، (القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة في ضوء مقررات بازل III ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS : دراسة ميدانيه على البنوك التجارية المصرية)، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، ص٣٨٤-٤٥٨.

١١- تمراز، محمد حامد (٢٠٢٠)، (أثر الإفصاح عن مخاطر السيولة وفقا لمقررات لجنة بازل على إدارة التدفقات النقدية التشغيلية)، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثالث، ص٤٦٩-٤٩٢.
١٢- خياطة، مروان (٢٠١٣)، (أثر المعلومات المحاسبية في فاعلية إدارة مخاطر السيولة - دراسة ميدانية في المصرف الصناعي في سورية)، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الوصل، المجلد ٣٥، ع١١٤، العراق، ص١١٣-١٣٤.
١٣- سارة وغانم (٢٠٢١)، (محددات الإفصاح عن المخاطر المالية وانعكاسها على استمرارية الشركات في ظل COVID-19)، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ص٢٤٣-٣٠٤.
١٤- عبد الصمد، وفاء محمد (٢٠٠٨)، (القياس والإفصاح عن مخاطر في البنوك التجارية على ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل II بين النظرية والتطبيق)، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، بورسعيد، ص١-٨٠.
١٥- علي، محمد النص (٢٠١٧)، (إطار مقترح للإفصاح عن مخاطر النشاط المصرفي في البيئة المصرية : دراسة تحليلية اختباريه)، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، العدد الثالث، ص٢٦٠-٣٠٥.
١٦- عبد الرحيم، محمود محمد (٢٠٢١)، (أثر الإفصاح عن مخاطر ائتمان المصرفي على تحسين الأداء المالي لبنوك التجارية في بيئة الأعمال المصرية : دراسة تطبيقية)، المجلة العلمية للبحوث التجارية، ع٤، جامعة المنوفية.
١٧- مليجي، مجدي عبد الحكيم (٢٠١٧)، (محددات الإفصاح عن المخاطر وأثره على القرارات المالية : دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في سوق رأس المال المصري)، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ص١٣٨-١٩٩.
١٨- نوفل، صبرى (٢٠١٦)، (الإفصاح المحاسبي للبنوك ومتطلبات الرقابة الداخلية في البنوك)، مجلة المال والتجارة، مصر.

ج- رسائل علمية :

١- إبراهيم، عبير عبد الكريم (٢٠١١)، (الإفصاح المحاسبي لصناديق الاستثمار في ضوء حوكمة الشركات- دراسة نظرية ميدانية) رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بنها.
٢- إبراهيم، نشوى محمد أحمد (٢٠١٤)، (نموذج مقترح لقياس اثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية دراسة تطبيقيه)، رسالة دكتوراه، كليه التجارة، جامعة عين شمس.
٣- أحمد، محمد حسين حنفي (٢٠٠٤)، (انعكاس خاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية على توجيه النشاط الاقتصادي في مصر)، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
٤- الشمري، جمال غدير غيطان (٢٠١٣)، (مراجعة الأنشطة الائتمانية في البنوك التجارية الدولية لدولة الكويت في ضوء ضوابط الحوكمة ومقررات لجنة بازل)، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية تجارة، جامعة بنها.
٥- الطحاوي، سلمى محمود (٢٠١٤)، (دور المعلومات المحاسبية في تفعيل إدارة المخاطر الإستراتيجية في البنوك التجارية - دراسة ميدانيه)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
٦- عبد الرحمن، جيهان السيد (٢٠٠٩)، (القياس والإفصاح المحاسبي عن المخاطر في المصارف الإسلامية في ضوء معايير المحاسبة للمؤسسات المالية - دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

٧- عبد الرحيم، محمود محمد (٢٠٠٤)، (إطار مقترح لتطوير القياس والإفصاح المحاسبي للأصول البشرية بالمشروعات كمدخل لتحسين جودة المحتوى الاختياري للتقارير المحاسبية)، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة بنها.
٨- عبد الله، سالم (٢٠١٦)، (مدى الإفصاح عن الأصول غير الملموسة في التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين)، رسالة ماجستير.

ثانياً : المراجع باللغة الانجليزية :

١- Abdullah, Sh. A. AL-Dubai, Abdelhalim, A. M. M., (2021). "The Relationship between Risk Disclosure and Firm Performance: Empirical Evidence from Saudi Arabia", Journal of Asian Finance, Economics and Business, Vol. 8, No. 6, PP. 255-266.
٢- Amenl Gheniml, Hasna Chaibl, Mohamed All Brshim Omri, "The Effectis of Liquidity Risk and Credit Risk on Bank Stability : Evidence from the MENA Region", Borsa Intanbul Review, Vol.17, No.4, 2017, PP.238-248.
٣- Khlif, H. & Hussainey, K., (2016). "The Association Between Risk Disclosure and Firm Characteristics: A meta – Analysis", Journal of Risk Research, Vol. 19, No. 2, pp. 181- 211
٤- Kim, H. and Yasuda, Y., (2018). "Business Risk Disclosure and Firm Risk: Evidence from Japan", International Business and Finance, PP.1-55
٥- Nadia, Ci. & Rosa, Vi. (2015). "The Impact of Ifrs 9 and ifrs 7 on liquidity in Banks : Theoretical Aspects Procedia, Social and Behavioral Sciences, Vol. 164, dec. 2014, PP. 91 - 97
٦- Nahar, S.; Azim, M. & Jubb, C. (2016a). «Risk Disclosure, Cost of Capital and Bank Performance», International Journal of Accounting & Information Management, 24 (4), 476-494.
٧- Paul Newman (1993), (Richard Sansing Disclosure Polices with Multiple Users), Journal of Accounting Research, Vol. 31, No 1.
٨- Peterson K. Ozili, "Basel III In Africa – Making it work", African Journal of Economic and Management Stuides, Vol. 10, No.4, 2019, PP. 401-407.
٩- Sharif, S., Lai, (2015). "The Effects of Corporate Disclosure Practices on Firm Performance, Risk and Dividend Policy", Journal of Disclosure and Governance, Vol.12, Iss.4, PP. 311- 326.
١٠- Stephanons Papadamou, Dimitrios Sogiakas, Vasilios Sogiakas, Kanellos Stability, Journal of Forecasting, 2021, PP.1-21.
١١- Thi Ngoc Lan Le, Muhammad Ali Nasir, "Capital Requirement and banks Perfomrnace Under Basel-III A comparative Analysis of Aurtralian and British Banks", The Quarterly Review of Economics and Finance, 2020, PP.1-12.